

Distr.: General  
2 April 2002  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون



## الوثائق الرسمية

## اللجنة الثالثة

## محضر موجز للجلسة ١١

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد الهنائي ..... (عُمان)

## المحتويات

- البند ٢٧ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة (تابع)
- البند ١٠٨ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم والشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع)
- البند ١٠٩ من جدول الأعمال: متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيوخوخة (تابع)
- البند ١١٠ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)\*
- البند ١١١ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمنحدرات (تابع)\*

\* بندان قررت اللجنة أن تنظر فيهما معاً.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

وتعدلاته الواردة في الوثيقة A/C.3/56/L.7. وأعلنت أن إثيوبيا وإريتريا وأنتيغوا وبربودا وأنغولا وبليرز وبنغلاديش وبوتان وبوتسوانا وبوروندي وتايلند وترينيداد وتوباغو وتوغو وجمهورية أفريقيا الوسطى والجمهورية الدومينيكية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجنوب أفريقيا وجيبوتي والرأس الأخضر ورواندا وزامبيا وزمبابوي وسانت فنسنت وجزر غرينادين وسانت كيتس ونيفس والسنغال وسوازيلند والسودان وغانا وغينيا الاستوائية وغينيا-بيساو والفلبين وقيرغيزستان وكوت ديفوار والكونغو وكينيا ومدغشقر ومصر وموريتانيا وميانمار ونيبال والنيجر وهايتي قد انضمت إلى مقدميها.

مشروع القرار A/C.3/56/L.8 المعنون "دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية"

٤ - السيدة انتسيتسغ (منغوليا): قدمت مشروع القرار بالنيابة عن مقدميه، وقالت إن التعاونيات تؤدي دوراً هاماً في التنمية الاجتماعية، وإنه ما زالت هناك حاجة لإيجاد بيئة داعمة للتعاونيات. وقالت إنه سيقدّم نص منقّح لمشروع القرار بناء على نتائج المشاورات غير الرسمية. وإن الجمهورية الدومينيكية والفلبين والمغرب قد انضمت إلى مقدميه.

مشروع القرار A/C.3/56/L.9 المعنون "تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين: نحو بناء مجتمع للجميع في القرن الحادي والعشرين"

٥ - السيدة غاريسيا (الفلبين): قدمت مشروع القرار بالنيابة عن مقدميه، وأدخلت تعديلاً على الفقرة ٣ (لا ينطبق على النص العربي). وقالت إن إسرائيل وبنغلاديش وأوغندا وإيطاليا وبنن والبوسنة والهرسك وتايلند

البند ٢٧ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة (تابع)  
(A/C.3/56/L.11)

مشروع القرار A/C.3/56/L.11 المعنون "تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة"

١ - السيدة ليتون (شيلي): قدمت مشروع القرار A/C.3/56/L.11 بالنيابة عن مقدميه المدرجين في القائمة وأثيوبيا وإسرائيل وتايلند وترينيداد وتوباغو وتونس والجزائر وسلوفينيا وغيانا وكندا ومصر والمغرب ونيوزيلندا.

٢ - الرئيس: أعلن أن أذربيجان وبنغلاديش وأنغولا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسنغال والسودان وغامبيا وغينيا وكمبوديا ترغب في أن تكون من مقدمي مشروع القرار.

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع)  
(A/C.3/56/L.2 و L.7 و L.8 و L.9 و L.10)

مشروع القرار A/C.3/56/L.2 و A/C.3/56/L.7 المعنونان "التحضير للذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة والاحتفال بها"

٣ - السيدة اليشا (بنن): تكلمت بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار، و قدمت مشروع القرار A/C.3/56/L.2

السنة الدولية لكبار السن يجب أن تكون موجهة نحو اتخاذ الإجراءات، كما ينبغي أن تشمل الاستراتيجية الطويلة الأجل على توصيات واقعية لتمويل تنفيذها. وحث على اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

**البند ١١٠ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)** (A/56/3 و 83 و 151 و 155 و 222 و 380 و A/56/403 و A/56/402-E/2001/105)

**البند ١١١ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)** (A/56/3 و 83 و 157 و 222 و 468)

١٠ - السيد هلا مينت (ميانمار): قال إنه على الرغم من أن ميانمار بلد نامٍ ولها قسطها من المشاكل الاقتصادية، فإنها ملتزمة بثبات باستتصال المخدرات غير المشروعة. ففي الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ إلى نيسان/إبريل ٢٠٠١ صادرت وكالات إنفاذ القانون كميات كبيرة من المخدرات، منها الأفيون والهيريون والسلائف الكيميائية. وإن إتلاف هذه المواد شهده موظفون رسميون من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ومن المجتمع الدولي. غير أن هذه الجهود لم تلق التقدير على النحو الذي كان ينبغي أن تلقاه.

١١ - ومضى يقول إن ميانمار غير محظوظة لأن ظروفها الجغرافية وعدة عقودٍ من العصيان المسلح في مناطق الحدود جعلت تلك المناطق تُعري بزراعة المحاصيل غير المشروعة. وقال إنه سيتمتع عن تذكير اللجنة بكيفية دخول الأفيون إلى بلده ومن الذي أحدث تنقيته ليصبح هيريون؛ وبدلاً من ذلك، فإنه سيشرح الجهود المخلصة التي تُبذل على الرغم من ندرة الموارد. وإن المناطق التي تسود فيها زراعة المحاصيل غير المشروعة لها عوامل مشتركة، كالعزلة، والافتقار إلى الأمن والاستقرار، والتخلف، والفقر. ولمدة عدة عقود، لن يرى السلم سبيلاً

وترينيداد وتوباغو وجمهورية كوريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسلفادور والصين وكمبوديا وكينيا وماليزيا ومصر والمغرب وموناكو واليابان قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

٦ - الرئيس: قال إن بروندي والجمهورية الدومينيكية وسورينام والكاميرون والكونغو تود أن تنضم إلى مقدمي مشروع القرار.

مشروع القرار A/C.3/56/L.10 المعنون "عقد للأمم المتحدة نحو الأمية: توفير التعليم للجميع"

٧ - السيدة انتسيتسغ (منغوليا): قدمت مشروع القرار بالنيابة عن مقدميه، وقالت إن إسرائيل وبنغلاديش والجمهورية الدومينيكية وجمهورية كوريا والسلفادور والسنغال وسورينام والفلبين قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

٨ - الرئيس: أعلن أن إثيوبيا وأوغندا وبنين وبوروندي وترينيداد وتوباغو وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغامبيا وغيانا وغينيا والكاميرون والكونغو وكينيا ومالي ومصر ونيجيريا قد انضمت إلى مشروع القرار.

**البند ١٠٩ من جدول الأعمال: متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة (تابع)** (A/C.3/56/L.6)

مشروع القرار A/C.3/56/L.6 المعنون "متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة"

٩ - السيد علائي (جمهورية إيران الإسلامية) قدم مشروع القرار بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقال إن الشيخوخة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية. وإن متابعة

تشكله، وإن ميانمار لا تُستثنى من ذلك؛ وليست هي السبب بل الضحية. وقال إن حكومة بلده تشعر بالشجاعة لأن برنامج المراقبة الدولية للمخدرات يقوم حالياً بمساعدتها لتطوير بدائل لزراعة الأفيون - القنب. كذلك فإن ميانمار عزّزت التعاون مع البلدان المجاورة في الكفاح ضد المخدرات، وهي في السنة الثانية من خططها التي تدوم ١٥ سنة للاستئصال التام للمخدرات. وستستهدف هذه الخطة ٥١ مدينة تُزرع فيها المخدرات وتنتج، وهي تغطي نطاقاً واسعاً من أنشطة القضاء على العرض والطلب، وإنفاذ القوانين، والمشاركة المجتمعية، والتعاون الدولي، وإن الميزانية المقدرة لهذه الخطة هي ١٥٠ مليون دولار.

١٤ - وأردف قائلاً إن السلطات الوطنية ما زالت تتبع جميع الوسائل لإحكام تدابير الرقابة على السلائف الكيميائية بالتعاون مع البلدان الأخرى في شرق آسيا والمناطق الأخرى، وهي ممتنة للسلطات في عدد من البلدان التي وفّرت التدريب للمكاتب الميدانية في ميانمار، فمكّنتها من التعرف على السلائف الكيميائية. وقال إن حكومة بلده تشجّعت باعتراف الأمين العام بجهودها في القضاء على زراعة القنب، وبتقرير صدر مؤخراً عن مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة يذكر أن زراعة القنب في ميانمار خلال العقد الماضي قد أنقصت بنسبة ٤٠ في المائة. وإنه تم تحقيق هذا التقدم لا بالكلمات أو الموارد المالية فحسب، بل بالعرق والدم. وأكد من جديد التزام ميانمار الكلي بمكافحة المخدرات. وقال إن هدف الاستئصال سيتم إحرازه بسرعة أكبر إذا وردت مساعدة دولية؛ لذلك ناشد المجتمع الدولي على مساعدة العالم في مكافحة المخدرات عن طريق مساعدة ميانمار.

١٥ - السيد نغاراتناراجا: (سري لانكا): قال إن البنود قيد المناقشة ذات أهمية كبيرة لكل من البلدان النامية

إلى تلك الأجزاء من ميانمار التي تقع داخل "المثلث الذهبي" سيئ السمعة. وقد اعتمدت القبائل الجبلية في تلك المناطق على زراعة الأفيون - القنب لتأمين معاشهم. وفي الماضي، كان التدمير المادي لحقول القنب هو نقطة التركيز في الخطة الوطنية لقمع المخدرات، وفي حين أن هذا النهج قد يبدو مقبولاً جداً، فإنه لا يمثل طريقة مستدامة ما لم يتم تقديم مصادر بديلة للدخل. وإن ميانمار تنفذ نهجاً جديداً؛ ففي عام ١٩٨٩، تم التوصل إلى اتفاقات وقف لإطلاق النار مع الجماعات الثائرة. وعلى الرغم من أن ميزانية البلد قد استُهلكت بشدة، تم إنفاق مبالغ كبيرة على برامج التنمية المخصصة على نحوٍ حصري للمناطق الحدودية.

١٢ - ومضى يقول إن من غير الممكن تحويل الحالة فوراً في شيء لم يُعالج لعدة عقود. غير أن الحكومة سعت جنباً إلى جنب مع الرواد في المجالات الوطنية إلى تحسين الظروف الاجتماعية-الاقتصادية في مناطق الحدود، من خلال التعليم ونشر الوعي بأخطار المخدرات، وتطوير مصادر بديلة للدخل. ولم تذهب جهودها سدى: فإن منطقة مونغلا في شرقي ميانمار، على سبيل المثال، حيث كان إنتاج الأفيون في السابق كبيراً، أصبحت خالية من الأفيون منذ عام ١٩٩٧ وألزم الزعماء في المناطق الأخرى أنفسهم بتحقيق الهدف ذاته في المستقبل القريب. وإن حكومته تتوجه بالشكر إلى الصين واليابان وتايلند على مساعدتها في زراعة المحاصيل البديلة.

١٣ - واستأنف قائلاً إن حكومة بلده نجحت في تخفيض زراعة الأفيون تخفيضاً كبيراً. وسواء تم الاعتراف بالجهود التي تبذلها حكومة بلده أو لم يتم فإنها مصممة على مواصلة المكافحة بكل ما لديها من موارد. فالدمار الذي تسببه المخدرات لا يعرف حدوداً أو عرقاً أو مذهباً؛ وما من أحدٍ يتمتع بالمناعة تجاه هذا الخطر الذي

للتعاون الدولي، لكن حكومة بلده كانت تود لو تم التوصل إلى برنامج أكثر طموحاً.

١٧ - ومضى يقول إن مما يبعث على قلق وفد بلده أن هناك، على النحو الوارد في الفقرة ٢٣ من تقرير الأمين العام (A/56/155)، ثمة قلق من أن قلة الموارد قد تؤثر سلباً على مستقبل عمل فريق الخبراء المنشأ عملاً بقرار الجمعية العامة ١٢٧/٥٤ من أجل إعداد دراسة عن تصدير المتفجرات والاتجار بها على نحو غير مشروع، واستعمالها في الأغراض الإجرامية. وقال إنه ينبغي تزويد فريق الخبراء بالموارد اللازمة للمضي في عمله على نحو فعال.

١٨ - واستطرد قائلاً إنه بالنسبة لمسألة المراقبة الدولية للمخدرات، يعرب عن تقديره لوكالات الأمم المتحدة ذات الصلة على مواصلتها للتعاون الوثيق مع سري لانكا بشأن تدابير تخفيض الطلب على المخدرات غير المشروعة وعرضها. وإن حكومة بلده، على الرغم من الصعوبات في الموارد، تنفذ مختلف صكوك الأمم المتحدة.

١٩ - السيد أموروس فونيز (كوبا): قال إنه في حين أن العولمة تزيد من درجة الترابط فيما بين الشعوب، فإنها أيضاً توسّع الثغرة بين أشد البلدان غنى والاقتصادات النامية، وتقدم فرصاً غير مسبوقه للمجرمين في جميع أنحاء العالم. وبفضل العولمة، تكسب أقوى منظمات المافيا في العالم ما يُقدر بـ ١٥٠٠ بليون دولار في السنة - مستفيدة من التطورات في التجارة والنقل وتكنولوجيا المعلومات وتحرير المعاملات المالية - وتجنّي أرباحاً هائلة من الاتجار غير المشروع بالمخدرات وبالأشخاص، لا سيما النساء والفتيات، ومن غسل الأموال.

٢٠ - وأضاف يقول إنه لا يمكن معالجة هذه المسائل إلا من خلال التعاون، وإن منتديات الأمم المتحدة بشأن منع الجريمة والعدالة الاجتماعية توفر أفضل إطار لهذا

والمقدمة النمو. وإن العولمة تُسهم في تزايد الطبيعة عبر الوطنية للمشاكل المتعلقة بالجريمة والمخدرات، وإن العقد الماضي شهد تفاقماً في الجريمة عبر الوطنية، التي اكتسبت دينامية جديدة. وإن أنشطة الجماعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية في أي بلد تشكل تهديدات خطيرة للبلدان الأخرى وتحدياً كبيراً للمجتمع الدولي؛ وهي تُعرض للخطر العمليات والمؤسسات الديمقراطية، وسيادة القانون، والتنمية الاقتصادية، والسلام والأمن الدوليين. وإن التعاون فيما بين هذه الجماعات والمنظمات وصل إلى مستويات من التعقيد لا يمكن مواجهتها إلا من خلال إجراءات دولية منسقة؛ وإن هذه الإجراءات تلزم لقطع وسائل تمويل الجماعات الإجرامية والمنظمات الإرهابية، التي تجني أموالاً ضخمة من أنشطة كالاتجار غير المشروع بالأشخاص، وغسل الأموال، وتهريب المخدرات والأسلحة.

١٦ - وأضاف قائلاً إن هناك حدثاً هاماً جرى مؤخراً في الحرب ضد الجريمة عبر الوطنية هو اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها الثلاثة، المرفقة بقراري الجمعية العامة ٢٥/٥٥ و ٢٥٥/٥٥ على التوالي. وإن سري لانكا أصبحت طرفاً في الاتفاقية وفي البروتوكولين الأولين، وتأمل في أن توفر هذه الصكوك أساساً لاتخاذ تدابير حاسمة ضد مختلف أشكال الجريمة عبر الوطنية. كذلك يلزم اتخاذ إجراءات دولية على نحو عاجل لكبح حيازة المنظمات الإرهابية والإجرامية للأسلحة والذخائر. وإن اعتماد البروتوكول الثالث مؤخراً بشأن تنظيم الأسلحة النارية يوفر إطاراً قانونياً ذا أهمية بالغة لهذا الغرض. وإن برنامج العمل الذي اعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه يوفر أساساً جيداً

الجريمة، بما في ذلك الجرائم الخطيرة كالاتجار غير المشروع بالمخدرات وبالأشخاص، على الرغم من أن تلك الظواهر تنشأ، وفي بعض الحالات تُشجّع، داخل أراضي تلك الدول. وفضلاً عن ذلك، فإن المجتمع الدولي يشهد حالياً تعاظماً سريعاً في الأعمال التي تُتخذ من جانب واحد يزعم أن القصد منها مكافحة الجريمة الدولية، لكن هذه السياسات تجعل من الأصعب معالجة هذه المشكلة المعقدة. وإن الخيار الصحيح الوحيد هو تكثيف التعاون الدولي في ذلك المجال بوصف ذلك مسألة ملحة.

٢٣ - السيدة نيسكوروزانا (أوكرانيا): قالت إن بلدها يشعر بقلق بالغ إزاء ازدياد خطر الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات ومشكلة المخدرات غير المشروعة على التطور الآمن والسلمي والصحي للأمم. وإن هذه المشاكل لا يمكن أن تُعالج إلا من خلال التعاون الدولي وتحسين الجهود الوطنية والدولية.

٢٤ - وأضافت تقول إن أوكرانيا وقّعت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وستوقع على البروتوكولات الثلاثة قريباً. وهذه الصكوك هي بمثابة خطوة إلى الأمام في الحرب الدولية على الجريمة المنظمة، لا سيما بتعزيز التعاون القضائي. وإن اعتماد لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية مؤخراً لخطط العمل لتنفيذ إعلان فيينا بشأن الجريمة والعدالة يوفر توجيهاً للدول الأعضاء والأمانة العامة للوفاء بالالتزامات التي أُعلن عنها في مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المعقود في فيينا في نيسان/إبريل ٢٠٠٠ ولتنفيذ اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

٢٥ - ومضت تقول إن أوكرانيا أدانت مراراً كافة أشكال الإرهاب الدولي وتشعر بقلق خاص لأن المنظمات الإرهابية يأتيها التمويل من أنشطة إجرامية أخرى. وإن

التعاون. وإن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها الثلاثة هي بمثابة حجر الزاوية في هذا المجال. وإن حكومة بلده تدعم بقوة عمل فريق الخبراء، في سعيه إلى اعتماد صكٍ قانوني دولي لمكافحة الفساد، مما يُعتبر جريمة شنيعة بشكل خاص في كوبا وتكافح بجميع الوسائل التشريعية المتاحة.

٢١ - واستطرد قائلاً إن احترام القانون الدولي والتشريعات المحلية لجميع الدول ذو أهمية مركزية بالنسبة للتعاون الدولي في مكافحة الجريمة. فيجب أن يكفل التشريع المحلي في كل بلد أن تُعالج هذه الجريمة في إطار ذلك البلد، سواء أكانت أو لم تكن لها أصداء دولية؛ غير أنه، في زمن تتوافر فيه الجهود الدولية الرئيسية لمعالجة المجرمين الدوليين المشاركين في تهريب المهاجرين، ما زال هناك قانونٌ نافذٌ في الولايات المتحدة الأمريكية لمدة ٣٥ سنة يشجع المهاجرين المحتملين من كوبا بطريقة غير مشروعة كما يشجع أعمال المجرمين من الولايات المتحدة الذين يعملون بالاتجار بالأشخاص. وإن كثيراً من الكوبيين الذين يطلبون الإذن للدخول إلى الولايات المتحدة بصورة قانونية يُرفضون، ومع ذلك فإن المهاجرين يلقون الترحيب عندما يسعون إلى الدخول إلى ذلك البلد بوسائل غير مشروعة تكون غالباً شديدة الخطورة. وإن حكومة الولايات المتحدة تطبق هذه السياسة على المواطنين الكوبيين فقط. ونظراً لعدم وجود تدابير قوية في الولايات المتحدة، يستطيع أولئك الذين يُهربون المهاجرين أن يواصلوا هذا الاتجار غير المشروع دون عقاب. وإن هناك أكثر من ٧٠ مجرماً من هذا القبيل في سجون كوبا، أما في الولايات المتحدة فلم يُعاقب سوى شخصين أو ثلاثة وإن العقوبات المفروضة عليهم تستحق السخرية.

٢٢ - واستأنف قائلاً إن هناك دولاً معينة أخفقت في إظهار الإرادة السياسية للتعاون مع الآخرين في محاربة

٢٨ - السيد مواكاواغو (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إن وفد بلده يثني على البيان الذي أدلى به ممثل زامبيا بالنيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وإن أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ دلّت على أن الجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي يرتبط بها الإرهاب ارتباطاً وثيقاً، هي مصدر قلق عالمي وتتطلب اتخاذ إجراء عالمي. وبالتالي، فإن اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها هو بمثابة خطوة هامة في مجال التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة، وإن مما يبعث على التشجيع أن مركز منع الجريمة الدولية يوفّر بالفعل مساعدة تقنية لبعض البلدان.

٢٩ - وأضاف يقول إن حكومة بلده ملتزمة تماماً بمكافحة الجريمة والمخدرات، وسنّت تشريعات تفرض عقوبات أشد قسوة على المدانين بالاتجار بالمخدرات كي تكون تشريعاتها منسجمة مع التزاماتها بموجب الصكوك الدولية التي صدّقت عليها. وقال إنه أنشئت كذلك برامج تابعة للدولة لإعادة التأهيل في مجال المخدرات ولنشر الوعي بشأن إساءة استعمالها. لكن البلد لوحده تنقصه الموارد والقدرة على تحقيق النتائج المطلوبة؛ لذلك من المهم أن يزيد شركاؤه الإنمائيون من مساعدتهم.

٣٠ - وأضاف يقول إن حكومة بلده اعتمدت، بالتعاون مع شركائها في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، برامج لتبادل المعلومات لمكافحة غسل الأموال، وتوضع الخطط لإنشاء الوحدة المعنية بغسل الأموال التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في دار السلام. كما أُقيمت برامج تدريبية مشتركة لموظفي إنفاذ القانون، ويجري تحقيق الانسجام في القوانين بحيث تيسر عملية المقاضاة. وفضلاً عن ذلك، فإن الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وقّعت مؤخراً على بروتوكول بشأن الأسلحة النارية والذخيرة؛ وفي ذلك

تعزيز قدرة الأمم المتحدة على مكافحة الإرهاب الدولي ينبغي أن يتجاوز مجرد تعزيز فرع منع الجريمة التابع لمركز الأمم المتحدة لمنع الجريمة الدولية. وإن التقدم التكنولوجي قد أدّى إلى نشوء تهديدات جديدة لأمن البشرية ورفاهها. وإن الإرهاب الحاسوبي والجرائم المتصلة بالحاسوب هي أمثلة واضحة لهذه التهديدات وينبغي أن يظهر بحثها في الصكوك القانونية المقبلة.

٢٦ - ومضت قائلة إن هناك مبعثاً آخر للقلق هو الروابط الوثيقة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات، لأنه لم يعد سراً أن التجارة غير المشروعة بالأسلحة والأشخاص تموّل من حصائل تجارة المخدرات غير المشروعة. وعلى الحكومات المسؤولة الرئيسية عن تنفيذ التدابير التي اعتمدت في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة بشأن مكافحة مشكلة المخدرات العالمية. وفي الوقت ذاته، ينبغي أن يواصل برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، أداء دورٍ حفّازٍ في مكافحة الاتجاهات الجديدة في إساءة استعمال المخدرات، وفي زيادة الوعي الدولي، وفي تدعيم الالتزام السياسي للمجتمع الدولي.

٢٧ - واستطردت تقول إن أوكرانيا، إذ تبرهن على التزامها بالوفاء بالمعايير الدولية، اعتمدت مؤخراً قانوناً جنائياً جديداً، يعتبر من الجرائم إنتاج المخدرات واستعمالها والاتجار بها وما يتصل بذلك من أنشطة وكذلك تشكيل جماعات الجريمة المنظمة أو التحريض على تشكيل هذه الجماعات. وأعربت عن الأمل في أن تأخذ أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ومركز منع الجريمة الدولية في الاعتبار المشاكل الخاصة للبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية.

إقليمية ودولية بشأن منع الجريمة. ولا بد للتعاون المتزايد مع المعاهد الأخرى، كمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في أفريقيا والمركز المعني بالأسلحة النارية التابع للمعهد الإفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، من أن يساعد على رصد هذه المنطقة. ولا يمكن تحقيق الإمكانيات الفعلية للمعهد ما لم يتلق تمويلاً كافياً. وقالت إن وفد بلدها ممن للمساعدة الثنائية التي يتلقاها، ويأمل أن يأتي مزيد من الموارد المتعددة الأطراف عن طريق الأمم المتحدة.

٣٥ - ومضت تقول إن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها ستعزز الجهود العالمية المبذولة لمكافحة الجريمة. ورغم أن البلدان النامية ما زالت تواجه الصعوبات من جراء الفقر والمرض، فإن الاتجاه المتزايد نحو محاربة الإرهاب سيساعد على تدعيم المؤسسات الوطنية المعنية بمنع الجريمة وإنفاذ القوانين وإدارة العدالة الجنائية. وذكرت بأن كينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة تعرضتا لهجمات إرهابية في السنوات الأخيرة، وإن أوغندا استهدفت أيضاً، رغم أنه تم منع الهجوم، نظراً لتحسن التدابير التشريعية. وإن البلدان الثلاثة تعمل معاً لوضع برنامج لمكافحة الإرهاب يتقيد بالمعايير الدولية.

٣٦ - السيد اوبراين (أستراليا): تكلم أيضاً بالنيابة عن كندا ونيوزيلندا، فقال إنه على الرغم من الجهود العالمية المبذولة ما زالت إساءة استعمال المخدرات تسبب معاناة شديدة في جميع أنحاء العالم. وفي حين أن السياسات المحلية ستكون هامة دوماً في معالجة أثر إساءة استعمال المخدرات، فإن خطر المخدرات عالمي، ولا بد من تعزيز الإجراءات الفعالة لمراقبة تجارة المخدرات عن طريق تعاون دولي منسق.

الصدد، فإن الدعم الآتي من مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة، ومن الاتحاد الأوروبي ومن سائر المانحين الثنائيين هو موضع تقدير كبير.

٣١ - وأردف قائلاً إن المعهد الإفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين التابع للأمم المتحدة لعب دوراً هاماً في تعزيز التعاون الإقليمي رداً على التحديات التي تشكلها الجريمة المنظمة. وإذا ما أُعطي الدعم والموارد المطلوبين، فإن بمقدوره أن يؤدي دوراً حيوياً.

٣٢ - واحتتم قائلاً إن جمهورية تنزانيا المتحدة وقّعت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، لكنها - كغيرها من البلدان النامية - تحتاج إلى مزيد من المساعدة لتنفيذها. وإن هذه الاتفاقية توفر أداة لمكافحة الجريمة المنظمة؛ والتعاون الدولي مطلوب لاستعمال هذه الأداة.

٣٣ - السيدة أوتيتي (أوغندا): قالت إن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المفجعة عرّضت العالم للجريمة إلى حد تقلصت معه حقوق الإنسان الأساسية في الحرية والحياة. وإن أوغندا ملتزمة بالعمل مع المجتمع الدولي لوضع حد للإرهاب والجريمة. وإن مما يشجع أن الإرهاب يحظى بالأولوية في جدول أعمال الأمم المتحدة وأن مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة يخطو خطوات لمنع الجريمة على نحو أكثر فعالية. وإن المؤسسات الإقليمية والوطنية، كالمعهد الإفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، ينبغي أيضاً أن تزود بموارد كافية لضمان تعاونها مع المؤسسات الدولية.

٣٤ - وأضافت تقول إن المعهد الإفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين استطاع، على الرغم من حالته المالية الراهنة، أن يجري دراسة استقصائية إقليمية بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية واشترك في عدة اجتماعات



للمراقبة الدولية للمخدرات يقدم إسهاماً قيماً، ومن الجدير حث الدول الأعضاء على التعاون مع المؤسسات الدولية كفرقة العمل للإجراءات المالية.

٤٠ - واستأنف قائلاً إن أستراليا تعتقد أن التصديق على نطاق واسع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتنفيذها سيؤديان إلى تحقيق انسجام كبير في الإطار القانوني الدولي الذي ينطبق على الجريمة المنظمة، مما سيسهل تحقيق مزيد من التعاون الفعال في مقاضاة أعضاء جماعات الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

٤١ - واستطرد يقول إن برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، بوصفه الوكالة الوحيدة التي لها ولاية عالمية لمكافحة تجارة المخدرات، ذات أهمية بالنسبة للجهود الجماعية في هذا المجال. وإن أستراليا وكندا ونيوزيلندا ترحب بإنجازاته وتظل ملتزمة بالعمل معه. وقال إن لجنة المخدرات اعتمدت في دورتها الرابعة والأربعين قراراً يدعو برنامج المراقبة الدولية للمخدرات إلى مواصلة الجهود لتحسين إدارته والتنسيق بين المبادرات المتعددة الأطراف في مجال مراقبة المخدرات. وإن التنفيذ الكامل للتوصيات الواردة في التقرير بشأن مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة الذي قدمه مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية (A/56/83) ذو أهمية أساسية للتأكد من أن برنامج المراقبة الدولية يدار بطريقة منفتحة وشفافة وفعالة.

٤٢ - واحتتم قائلاً إنه نظراً للطبيعة القاسية والعالمية لحظر المخدرات لا بد من زيادة زخم الجهود المبذولة. وإن أستراليا وكندا ونيوزيلندا تظل ملتزمة بهذه الجهود وتحث جميع الدول الأعضاء على تعزيز شراكاتها بعضها مع البعض الآخر ومع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة

٣٧ - وأضاف قائلاً إن الجهود الدولية المبذولة لتنفيذ أهداف الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة أحرزت نجاحاً ملحوظاً في بعض المجالات، وأبرزها مجال استئصال المخاصيل واستبدالها. غير أن التكنولوجيات الجديدة أعطت دفعاً لتطوير مواد جديدة واستغلال أسواق جديدة وأساليب عمل جديدة تنتهجها الجماعات الإجرامية عبر الوطنية. وفي العديد من البلدان، يشكل استعمال المواد من نوع الأمفيتامين، خصوصاً لدى الشباب، تحدياً للقطاع الصحي والاجتماعي وقطاع إنفاذ القوانين، ويذكر بأن خطر المخدرات دينامي.

٣٨ - وأردف يقول إن تجارة المخدرات العالمية تستغل نقاط الضعف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وكما تكون الردود الدولية فعالة بكل معنى الكلمة، لا بد أن تكون شاملة لأهداف متعددة، منها المؤسسات الأكثر ثباتاً في الدولة، والتنمية الاقتصادية، والتعليم والتدريب، والصحة وبرامج إعادة التأهيل. وإن الشراكات التعاونية التي تدفع بقوة كل شريك إلى الحد الأقصى لا بد منها عند كل مستوى من مستويات التعاون الدولي لمكافحة المخدرات. ويلزم أن تكون برامج مراقبة المخدرات متكاملة تماماً لتقليل هدر الموارد النادرة إلى الحد الأدنى. كما لا بد أن تأخذ مكافحة الجريمة العالمية للمخدرات في الاعتبار تعقيد المسائل الكامنة وراء إساءة استعمال المخدرات والمرونة التي تحظى بها الجماعات الإجرامية عبر الوطنية، التي تجمع في الغالب عملياتها المتصلة بالمخدرات مع أشكال أخرى من الجريمة المنظمة.

٣٩ - واستطرد قائلاً إن الهدف الرئيسي للجريمة المنظمة عبر الوطنية هي توليد الأرباح. لذلك فإن من المهم تحسين التعاون من أجل حرمان الجماعات الإجرامية عبر الوطنية من الحصول على أرباح الجريمة. وإن البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال التابع لبرنامج الأمم المتحدة

خاصة، فقد زاد خلال السنتين الفاتتتين إلى أكثر من الضعف. واختتمت قائلة إن البلدان التي تتكلم بالنيابة عنها ترغب في أن تؤكد من جديد التزامها القوي بالتعاون التام مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في الحرب ضد المخدرات.

٤٦ - السيد مادج (بولندا): قال إن الأولوية ينبغي أن تعطى لمكافحة الجريمة المنظمة الدولية والفساد، وهما مترابطان في غالب الأحيان. وإن الاستجابة الفعالة تستلزم وضع وتنفيذ تشريعات وطنية شاملة ومتعددة الأبعاد.

٤٧ - وأضاف قائلاً إن العوامل الاقتصادية تلعب دوراً حاسماً في مكافحة الجريمة المنظمة والفساد؛ لذلك لا ينبغي تركيز الجهود على مقاضاة المجرمين ومعاقبتهم فحسب، بل كذلك على القضاء على الأرباح غير المشروعة التي تولدها الجريمة. وإن بولندا، في هذا الصدد، أدخلت مؤخراً تعديلات على تشريعاتها بهدف تقوية السلطات الوطنية ذات الصلة وإعطائها قدرات جديدة. كما عدلت القانون الجنائي بحيث تتمكن المحاكم من الأمر بمصادرة الممتلكات إذا تم الحصول عليها، ولو بصورة غير مباشرة، من الأنشطة الإجرامية.

٤٨ - واستأنف يقول إنه يلزم تحقيق تعاون دولي قوي لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وإن على المنظمات الدولية دوراً أساسياً تؤديه، وخصّ بالذكر الأمم المتحدة التي توضع وتُعتمد في إطارها الصكوك القانونية الدولية التي تشكل الأساس للتعاون الدولي، كاتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وقال إن بولندا هي في سبيل التصديق على هذه الاتفاقية؛ غير أن تشريعاتها أصبحت بالفعل تنطوي، إلى حد بعيد، على المعايير المنشأة في الاتفاقية. وإن هناك مهمة أخرى ذات أهمية بالغة بالنسبة للأمم المتحدة هي تحضير صك قانوني دولي لمكافحة

الدولية للمخدرات وغيره من الوكالات متعددة الأطراف ذات الصلة.

٤٣ - السيدة جربوسينوفا (كازاخستان): تكلمت أيضاً بالنيابة عن الاتحاد الروسي وأرمينيا وأوزبكستان وبيلاروس وجمهورية مولدوفا وطاجيكستان وقيرغيزستان، فقالت إنه على الرغم من الجهود المنسقة لمكافحة مشكلة المخدرات ما زال الأمن الدولي معرضاً للخطر، وكذلك صحة ملايين البشر وأرواحهم وكرامتهم. وإن الصلة بين المخدرات والإرهاب وغسل الأموال والتهرب والجريمة المنظمة عبر الوطنية تبعث على قلق خاص، كما يبعث على القلق تزايد إساءة استعمال المخدرات بين الشباب. ومكافحة هذه المشكلة، يلزم اتخاذ إجراءات دولية منسقة، تشتمل على تعزيز دور الأمم المتحدة. وإن جهود الأمين العام في هذا الصدد تستحق جزيل الثناء.

٤٤ - وأضافت تقول إن بلدان رابطة الدول المستقلة، كجزء من جهودها المشتركة لمكافحة الاتجار غير المشروع، عززت تعاونها على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، بما في ذلك في المسائل التشريعية، وتكفل المتابعة على الصعيد الوطني. وإن هذه البلدان، بعد أن تسلحت بالقدرة على تحليل تطور حالة المخدرات في أنحاء المنطقة، تستطيع الآن أن تباشر التخطيط المشترك.

٤٥ - ومضت قائلة إن الحالة في أفغانستان تبعث على القلق الشديد، خصوصاً لأن بلدان آسيا الوسطى أصبحت منطقة عبور للمخدرات التي تنتقل من جنوب غرب آسيا إلى الأسواق في روسيا وأوكرانيا وبيلاروس وأوروبا الغربية، من بين بلدان أخرى. ففي عام ٢٠٠٠ فقط، صادرت السلطات الطاجيكية والروسية معاً ٣,٨ من أطنان المخدرات. أما الاتجار بالمهيروين، بصورة

وافتحاد المعونة التي توجه إلى مُلاك زراعة الخشخاش السابقين تجعل من الصعب مواصلة الحظر. وقال إن وفد بلده يشعر بشديد القلق إزاء الإصابات المدنية في الهجوم العسكري الجاري، ويدعو إلى وقف استهداف المواقع القريبة من المناطق المأهولة. ونظراً لضخامة مشكلة اللاجئين المتعاظمة، ينبغي استئناف تقديم المعونة الإنسانية إلى شعب أفغانستان فوراً.

٥١ - وأضاف قائلاً إن ما يدل على التزام حكومة بلده القوي بجهود الأمم المتحدة المبذولة لمراقبة المخدرات وبالعامل الجماعي على كافة المستويات، اتخذت جميع التدابير لكفالة الالتزام بالصكوك الدولية ذات الصلة. وإن سياسة حكومة بلده الوطنية في مجال المخدرات تهدف إلى القضاء على العرض والطلب بغرض إيجاد جيل خال من المخدرات بحلول عام ٢٠٢٣. كما اتخذت الخطوات لتجريم غسل الأموال ومكافحته، بطرق منها إنشاء الآلية الحكومية الدولية ذات الصلة.

٥٢ - السيد جالانغو (كينيا) قال إن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر أصابت الجهود الدولية بصدمة إزاء معالجة مشكلة الإرهاب؛ وإن حكومته تؤيد بالكامل التدابير القائمة على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وستواصل دعم جميع الجهود الدولية للقضاء على الإرهاب.

٥٣ - وأضاف يقول إن كينيا أصبحت بلداً رئيسياً لعبور المخدرات، وبوجود الصراعات في البلدان المجاورة لم تعد تدابير الأمن والجمارك كافية. وفي محاولة لكبح الاستيراد غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة - وهي ظاهرة تسير جنباً إلى جنب مع تجارة المخدرات - أغلقت الحكومة أحد حدودها في آب/أغسطس. كذلك فإنها تتخذ الإجراءات لمعالجة الفقر

الفساد، وإن بولندا تدعم هذه المبادرة بقوة. وقال إن بولندا شاركت في السنوات الأخيرة في كثير من الأنشطة المتعلقة بإعداد الصكوك القانونية بشأن الفساد في سياق الجماعة الأوروبية وانضمت إلى الاتفاقيات ذات الصلة.

٤٩ - السيد زين الدين (ماليزيا): قال إن العولمة أدت إلى ظهور طفرة من الجرائم عبر الوطنية، كذلك فإن الجرائم الاقتصادية الدولية هي أيضاً في ازدياد لحدوث تقدم في تكنولوجيات الإعلام الجديدة. وأعرب عن ترحيب حكومة بلده باتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها، التي تشهد بالعزم الدولي على مكافحة خطر المخدرات العالمي. كما أعرب عن الترحيب بالمفاوضات الجارية بشأن وضع صك قانوني دولي لمكافحة الفساد. وقال إن حكومة بلده، التي تدرك أن الفساد يقوّض قيم الديمقراطية ويعرّض التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للخطر، أقامت آلية مستقلة للتحقيق في مزاعم الفساد. كما يجري اتخاذ إجراءات حازمة لتطبيق العدالة على المشتركين في الفساد، مهما كان وضعهم في المجتمع.

٥٠ - ومضى يقول إن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر أكدت على الضرورة الملحة لمكافحة الإرهاب - الذي قد يكون أكثر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي تعقيداً. غير أن التدابير التي تتخذ ضد الإرهاب يجب أن تكون منسجمة مع ما يُعترف به عالمياً من مبادئ تنظم العلاقات الدولية، ومع القانون الدولي. وإن للأعمال المروعة التي حدثت في ١١ أيلول/سبتمبر آثاراً بعيدة المدى، منها ما هو في مجال المراقبة الدولية للمخدرات. وإن مما يدعو إلى القلق أن النجاح الذي تم إحرازه في استئصال زراعة الخشخاش في أفغانستان يتعرض الآن لخطر الارتداد. وفضلاً عن ذلك، فالأزمة الإنسانية التي تعقب الضربات الجوية التي تسدها الولايات المتحدة على أفغانستان،

٥٦ - وأردف يقول إن مدى خطر الجريمة المنظمة الدولية يتفاقم بإنتاج المخدرات والاتجار بها، وهذا نذير بجرائم شديدة العنف وأنشطة إجرامية، وإن حكومة بلده، كجزء من التزامها بمكافحة المخدرات، نفذت تدابير وقائية وتنفيذية فعالة، مما أدى إلى زيادة كبيرة في عدد مصادرات المخدرات والاعتقالات وحالات المقاضاة في السنة الماضية فقط. وتوضع خطط لتعزيز التعاون دون الإقليمي بغرض إضفاء الطابع المؤسسي على تبادل معلومات الاستخبارات وتعزيز العمليات المشتركة عبر الحدود.

٥٧ - وأضاف قائلاً إنه نظراً للحاجة الماسة إلى تحسين التدريب المقدم في مجال إنفاذ قوانين المخدرات والوقاية منها، يجري تعزيز مرافق التدريب الإقليمية. كذلك فإن الحكومة تعالج، على المستوى الوطني، تخفيض الطلب على المخدرات من خلال شن حملات شاملة تشتمل على إدراج الثقافة المتعلقة بإساءة استعمال المخدرات في المناهج المدرسية.

٥٨ - واحتتم قائلاً إن وفد بلده يرغب في أن يؤكد على أهمية إجراء أبحاث على بدائل محلية جديدة للمخدرات، كنبات زكامي البرّي الذي يوجد في شمال نيجيريا.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠

المدقع والبطالة المتزايدة وهما ما جعل شباب كينيا معرضين للمخدرات. وكجزء من التزامها بمحاربة الجريمة والمخدرات، أنشأت الحكومة أيضاً آلية تشريعية ومؤسسية إضافية للشرطة والجمارك. كما تعاونت مع وكالات الأمن الدولية، كالمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، ومع الأمم المتحدة ومختلف الشركاء الثنائيين.

٥٤ - ومضى يقول إن بيان برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات أحقق في التأكيد على حجم مشكلة أفريقيا في مجال الاتجار غير المشروع بالمخدرات، نظراً لتوجه تركيزه إلى آسيا وأوروبا. لذلك فإن وفد بلده يرحب ببدء الاتحاد الأوروبي إلى برنامج المراقبة الدولية للمخدرات بأن يوفر أقصى قدر من الدعم لبرامج مكافحة المخدرات القابلة للاستدامة في أفريقيا. كما يناشد الإرادة الطيبة لمجتمع المانحين ومنظومة الأمم المتحدة أن تساعد برنامج المراقبة الدولية للمخدرات على تعبئة الموارد اللازمة لأداء ولايته على نحو فعال.

٥٥ - السيد الحاجي بللو لافياجي (نيجيريا): قال إن هجمات ١١ أيلول/سبتمبر أظهرت كيف يستطيع المجرمون والإرهابيون الدوليون أن يستفيدوا من التكنولوجيا والتدفق الحر للمعلومات في إزهاق الأرواح وتدمير الممتلكات. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالجهود المبذولة لوضع اتفاقية لمكافحة الفساد على أمل أن ييسر هذا الصك تعقب تحويلات الأموال غير المشروعة. ونظراً لأن الفساد يشكل عائقاً معروفاً في وجه التنمية الاجتماعية-الاقتصادية، فإن حكومة بلده عازمة على معالجة هذه المشكلة على المستوى الوطني، وقد اتخذت تدابير تشريعية وتدابير أخرى لهذا الغرض.